

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٩

بالموافقة على اتفاق حكومي بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبي بشأن تطوير وتجديد الخط الأول لمترو القاهرة ، والذي يتيح البنك بمقتضاه قرضاً

لجمهورية مصر العربية تبلغ قيمته ٣٥٠ مليون يورو

والموقع في فيينا بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق حكومي بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبي بشأن تطوير وتجديد الخط الأول لمترو القاهرة ، والذي يُتيح البنك بمقتضاه قرضاً لجمهورية مصر العربية تبلغ قيمته ٣٥٠ مليون يورو ، والموقع في فيينا بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٣ فبراير سنة ٢٠١٩ م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٤ رجب سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١١ مارس سنة ٢٠١٩ م) .

FI N = 87184
Serapis N = 2016-0947

اتفاق حكومي
بين
جمهورية مصر العربية
و
بنك الاستثمار الأوروبي
بشأن
تطوير وتجديد الخط الأول لمترو القاهرة

فيينا، ١٨ ديسمبر ٢٠١٨

أبرم هذا الاتفاق الحكومي بين :

جمهورية مصر العربية ، من خلال وزارة
الاستثمار والتعاون الدولي ، ومقرها ٨ شارع
عدلي - وسط البلد - القاهرة - جمهورية مصر
العربية ، ويمثلها معالي الدكتورة/ سحر نصر
وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي .

("مصر")

عن الطرف الأول ، و

بنك الاستثمار الأوروبي ، ومقره الرئيسي
في ١٠٠ شارع كونراد أدناور ، L٢٩٥٠
لوكسمبورج ، ويمثله الدكتور وارنر هوير ،
رئيس البنك .

("البنك")

عن الطرف الثاني

تقعيد

١ - في ضوء التطور المستمر للتعاون المثمر بين مصر والبنك والرغبة في تقوية
وتكثيف علاقتهما من خلال التعاون المشترك بروح الشراكة ، وإدراكاً منهما أن هذه
الشراكة الوثيقة تشكل أساس هذا الاتفاق الحكومي ، ويهدف المساهمة في التنمية
الاجتماعية والاقتصادية في مصر ، اتفق كل من مصر والبنك على إبرام هذا الاتفاق
الحكومي وفقاً للشروط المنصوص عليها أدناه .

٢ - المرجعية في هذا الاتفاق الحكومي إلى المواد والنصوص ، باستثناء ما لم ينص
صراحةً بخلاف ذلك ، تشير على التوالي إلى مواد هذا الاتفاق الحكومي ونصوصه .

٣ - تنطبق التعريفات التالية في هذا الاتفاق الحكومي :

"AFD" تعني الوكالة الفرنسية للتنمية .

"الائتمان" له المعنى الوارد في المادة (٣-٢) .

"النزاع" له المعنى الوارد في المادة (٢-٨) .

"EBRD" يعني البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية .

"الشركة المصرية" تعني الشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق ، وهي شركة

مملوكة وتابعة بالكامل للهيئة القومية لسكك حديد مصر ، وهي هيئة مملوكة للدولة .

"عقد التمويل" يشير إلى عقد التمويل (رقم ٨٧١٨٤) الذي ستنفذه مصر بعد تاريخ

توقيع هذا الاتفاق (ويثلها البنك المركزي المصري) والهيئة القومية للأنفاق والبنك فيما يتعلق

بالمشروع ، ولأغراض المادة (٢-٨) ، فإنه يشار إلى نسخة المادة (٢-١١) من مشروع

عقد التمويل على النحو المتفق عليه في تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق الحكومي .

"الاتفاق الإطارى" يعني الاتفاق الإطارى الموقع بين جمهورية مصر العربية

وبنك الاستثمار الأوروبي في ١٩ يوليو ١٩٩٧

"دليل الشراء" يعني قواعد وسياسات الشراء الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار

والتنمية المعدلة من وقت لآخر والتي تُعلم الجهات المنفذة للمشروعات الممولة كلياً

أو جزئياً من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالترتيبات التي يتعين اتخاذها لشراء

الأعمال والسلع والخدمات اللازمة للمشروع .

"التفويض" يعني تفويض ELM MED (الإقراض الخارجى) ٢٠١٤-٢٠٢٠

"الهيئة القومية" تعني الهيئة القومية للأنفاق ، وهي هيئة حكومية وطنية تابعة

لوزارة النقل .

"المشروع" يعني إعادة تأهيل الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة كما هو موضح بالتفصيل

في عقد التمويل .

"تاريخ الإنهاء" يعني أنه في حالة عدم تنفيذ كافة الأطراف لعقد التمويل بحلول

هذا التاريخ ، ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يعد التمهيد جزءاً من هذا الاتفاق الحكومي .
وبناءً على ما تقدم ، تم الاتفاق على ما يلي :

المادة (١)

أهداف المشروع

يقوم المشروع على إعادة تأهيل الخط الأول لمترو الأنفاق في نظام مترو أنفاق القاهرة ،
وسيعمل المشروع على تحسين موثوقية واستدامة خدمات مترو الأنفاق على المدى الطويل
وزيادة سعة النقل ، وسيخفف إلى حد كبير من الاختناقات المرورية وسيعزز النقل العام
في المدن والقاهرة الكبرى ، وستنفذ الهيئة القومية للأنفاق المشروع بوصفها جهة التنفيذ ،
والشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق بوصفها القائمة بتشغيله وفقاً لعقد التمويل .

المادة (٢)

هيكل التمويل

١-٢ طلب التمويل :

بموجب خطاب بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٨ ، طلبت مصر من موارد البنك الخاصة قرضاً
لتمويل المشروع وفقاً لشروط الاتفاق الإطاري والتفويض .

٢-٢ التكلفة الإجمالية للمشروع :

تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع كما يقدرها البنك (والتي تأخذ في الاعتبار تقييمه
الداخلي لحالات الطوارئ الفنية والمالية للمشروع ، بالإضافة إلى التقدير الأساسي الخاص
بالمقترض) ٧٦٩٨٠٠٠٠٠٠ يورو (سبعمئة وتسعة وستون مليوناً وثمانمائة ألف يورو) ،
وأن تقدير المقترض لتكلفة المشروع هو ٧٥٠٨٠٠٠٠٠٠ يورو (سبعمئة وخمسون مليوناً
وثمانمائة ألف يورو) ، سيتم تمويل إجمالي تكلفة المشروع بقرض من البنك بمبلغ
٣٥٠٠٠٠٠٠٠ يورو «ثلاثمائة وخمسين مليون يورو» ، وبقرض من البنك الأوروبي
لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ ٢٠٥٠٠٠٠٠٠ يورو «مائتين وخمسة ملايين يورو» ،
وبقرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ يورو «خمسين مليون يورو» ،
مع رصيد تكلفة المشروع الممول من موارد مصر الخاصة .

٢-٣ القرض :

طبقاً للتفويض الصادر للسلطات الإدارية للبنك بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٨ لإبرام عقد التمويل ، يلتزم البنك بإتاحة قرض إلى مصر بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠ يورو (ثلاثمائة وخمسين مليون يورو) ("القرض") طبقاً للبنود والشروط الموضحة في هذا الاتفاق الحكومي ، على سبيل المثال لا الحصر ، المادة (٢-٤) والمادة (٤) أدناه .

يوافق الطرفان على أن القيمة الفعلية للقرض الذي يقدمه البنك بموجب عقد التمويل لا تتعدى بأي حال من الأحوال (٥٠٪) (خمسين بالمائة) من التكلفة الإجمالية للمشروع .

٢-٤ الشروط الرئيسية للقرض :

طبقاً للتفويض الصادر من السلطة الإدارية للبنك بإبرام عقد التمويل ، تكون الشروط

الرئيسية للقرض هي كالآتي :

(أ) ينبغي أن تصل مدة سريان القرض إلى ٢٠ (عشرين) عاماً من تاريخ صرف

كل شريحة ، بما في ذلك فترة سماح تصل إلى ٦ (ست) سنوات .

(ب) يتم سحب القرض على شرائح ، ووفقاً لما هو متوفر ، يتم صرف كل شريحة

باليورو أو بأي عملة أخرى ، وفقاً لما هو متوفر ، يتم تداولها على نطاق واسع

في أسواق صرف العملات الأجنبية الرئيسية ؛ و

(ج) قد يكون معدل الفائدة لكل شريحة ثابتاً أو متغيراً (طبقاً لاختيار مصر) ،

وسوف يعتمد مستوى معدل الفائدة على حالة السوق السائدة في أو قرب تاريخ

الصرف الفعلي لهذه الشريحة ، وللأغراض الاسترشادية فقط :

أولاً - معدل الفائدة الثابت الحالي في تاريخ هذا الاتفاق الحكومي

أو قريباً منه للحصول على قرض باليورو لمدة ٢٠ (عشرين) عاماً ، شاملة فترة

سماح مدتها ٦ (ست) سنوات ، وجدول سداد نصف سنوي بواقع (١,٤٤٢٪)

(مائة وأربعة وأربعين نقطة أساسية)؛ و

ثانياً - معدل الفائدة المتغير الحالي في تاريخ هذا الاتفاق الحكومي أو قريباً منه للحصول على قرض باليورو بفترة سريان ٢٠ (عشرين) عاماً ، شاملة فترة سماح مدتها ٦ (ست) سنوات ، وأقساطاً نصف سنوية متساوية هي ٦ أشهر يوريبور + (٣٢٧ ، ٪) (اثنان وثلاثين نقطة أساسية) .

المادة (٣)

السداد

تتعهد مصر بسداد جميع الالتزامات المالية واجبة الدفع المستحقة عليها ، وذلك من خلال وزارة المالية ويمثلها البنك المركزي المصري ، وذلك وفقاً للبنود المنصوص عليها في عقد التمويل .

المادة (٤)

عقد التمويل والسحب والشراء والبعثات المنظمة لمتابعة التقدم

٤-١ عقد التمويل :

تنفيذ واستخدام القرض والبنود والشروط التي يتاح بموجبها القرض يتعين أن يحكمها عقد التمويل .

بناءً على رضا جميع الأطراف وفقاً لتقديرها المطلق بالبنود والشروط المذكورة في هذا الاتفاق ، يتعين إبرام عقد التمويل بين مصر من خلال البنك المركزي المصري (كمقترض) والهيئة القومية للأوراق المالية (كجهة منفذة) ، والبنك .

٤-٢ السحب :

يلتزم البنك فقط بصرف المبالغ في إطار عقد التمويل ، شريطة أن :

(أ) يدخل هذا الاتفاق الحكومي حيز النفاذ وفقاً للمادة (٦-١) أدناه .

(ب) تنفيذ عقد التمويل بواسطة جميع الأطراف .

(ج) تخصيص الموارد الذاتية من مصر والموارد المقدمة من مصادر خارجية أخرى

تخصيصاً غير مشروط لمصر لتمويل المشروع .

(د) عدم وقوع أي حدث يُمكنُ البنك من إلغاء أو وقف عمليات السحب وفقاً للظروف المحددة والمنصوص عليها في عقد التمويل .

(هـ) استيفاء كافة الشروط السابقة للسحب والمنصوص عليها في عقد التمويل بشكل مرضٍ للبنك وطبقاً لبنود عقد التمويل .

٤-٣ الشراء :

يتم شراء وتوريد جميع المعدات والخدمات والأعمال ذات الصلة بالمشروع عن طريق مناقصات دولية مفتوحة أو أي إجراء شراء مقبول ومرضٍ للبنك ، ويتماشى مع سياسات الشراء الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ، كما هو موضح في دليل الشراء الخاص به والساري في تاريخ إبرام هذا العقد .

٤-٤ البعثات المنتظمة لمتابعة التقدم :

يوافق كل من البنك ومصر ، ممثلين ليس حصرياً ، في الوزارات والمؤسسات الأخرى المشاركة في تنفيذ المشروع ، على تحديد جدول زمني للبعثات المنتظمة لمتابعة تقدم سير العمل بالمشروع للتحقق من استخدام مبالغ القرض للأغراض المحددة له وطبقاً لعقد التمويل .

٤ - ٥ الإعفاءات الضريبية :

سوف تقوم مصر بإعفاء أعمال المشروع والأدوات والمعدات والسيارات (فيما عدا سيارات الركوب) الممولة من حصيلة القرض بموجب عقد التمويل من جميع أنواع الضرائب بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة والرسوم والضرائب الجمركية وأي ضرائب يمكن تطبيقها وذلك خلال فترة تنفيذ المشروع ، الأدوات والمعدات والسيارات سوف تؤول ملكيتها إلى الهيئة القومية و/أو الشركة المصرية وذلك في نهاية فترة المشروع .

المادة (٥)

امتيازات البنك

بموجب المادة الثالثة من الاتفاق الإطاري ، قدم المقترض بعض التعهدات المتعلقة بالإعفاء من الضرائب على الفوائد والعمولات المستحقة فيما يتعلق بالقروض الممنوحة من البنك .

وبموجب المادة (٤) من الاتفاق الإطاري ، تعهد المقرض بأن يتيح للمدينين المستفيدين من القروض الممنوحة عملاً بالاتفاق الإطاري ، أو الضامنين لتلك القروض ، العملة اللازمة لدفع الفوائد والعمولات واستهلاك هذه القروض .

المادة (٦)

دخول هذا الاتفاق الحكومي حيز النفاذ

يتعين على مصر إخطار البنك كتابةً عند استيفاء كافة المتطلبات القانونية المصرية لدخول هذا الاتفاق الحكومي حيز النفاذ .
ويعتبر هذا الاتفاق الحكومي نافذاً وذا تأثير في جميع بنوده اعتباراً من تاريخ استلام البنك مثل هذا الإخطار من مصر .

المادة (٧)

الإنهاء

تنتهي التزامات البنك المنصوص عليها في هذا الاتفاق الحكومي تلقائياً في تاريخ الإنهاء وذلك ما لم يتم تمديدتها بموافقة كتابية من مصر والبنك .

المادة (٨)

أحكام متنوعة

٨-١ القانون المطبق :

يخضع هذا الاتفاق الحكومي وكذلك أي التزام غير تعاقدية ينشأ عنه أو ذي صلة به للقانون الفرنسي .

٨-٢ الاختصاص القضائي :

يتم تسوية أي نزاع أو خلاف أو خصومة أو دعوي تنشأ بخصوص وجود هذا الاتفاق الحكومي المائل أو سريانه أو تفسيره أو تنفيذه أو إنتهائه (يشار إليها معاً بـ"النزاع") عن طريق الاتفاق بين البنك ومصر وبأقصى درجة ممكنة .

في حالة عدم التمكن من تسوية النزاع ودياً بين مصر والبنك ، يتم تسوية النزاع وفقاً لعملية التحكيم المتفق عليها بين مصر والبنك بموجب المادة (٢-١١) من عقد التمويل .

٣-٨ عدم السريان :

لا يؤثر عدم سريان أي نص من النصوص المذكورة في هذا الاتفاق على سريان باقي نصوص الاتفاق .

أبرم هذا الاتفاق الحكومي في تاريخ توقيع الاتفاق الحكومي بواسطة الطرفين المذكورين ، واتفق الطرفان المذكوران في هذا الاتفاق على تنفيذ الاتفاق الحكومي من ٦ (ست) نسخ أصلية ، منها ٣ (ثلاث) نسخ أصلية باللغة العربية و٣ (ثلاث) نسخ أصلية باللغة الإنجليزية ، لكلا النصين ذات الحجية وفي حالة الاختلاف في التفسير بين النصين العربي والإنجليزي ، يعتد بالنص الإنجليزي .

وقد فُوض الطرفان المذكوران الموقعان أدناه أو من هم منوطون بذلك بتذييل كل صفحة من هذا الاتفاق الحكومي بالأحرف الأولى من أسمائهم .

فيينا ، ١٨ ديسمبر ٢٠١٨

وقع لصالح ونيابةً

عن

بنك الاستثمار الأوروبي

الدكتور/ **وارنر هوير**

رئيس بنك الاستثمار الأوروبي

(إمضاء)

وقع لصالح ونيابةً

عن

جمهورية مصر العربية

معالي الدكتورة/ **سحر نصر**

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

(إمضاء)

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٧٦) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٢/٣
بالموافقة على اتفاق حكومي بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبي بشأن تطوير
وتجديد الخط الأول لمترو القاهرة ، والذي يتيح للبنك بمقتضاه قرضاً لجمهورية مصر العربية
تبلغ قيمته ٣٥٠ مليون يورو ، والموقع في فيينا بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٨ ؛
وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٩/٣/١١ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٤ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

يُنشر في الجريدة الرسمية اتفاق حكومي بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبي
بشأن تطوير وتجديد الخط الأول لمترو القاهرة ، والذي يتيح للبنك بمقتضاه قرضاً لجمهورية
مصر العربية تبلغ قيمته ٣٥٠ مليون يورو ، والموقع في فيينا بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٨
ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١٩/٥/٦

صدر بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩

وزير الخارجية

سامح شكري